بعضٌ من الصيغ الصرفية الافتراضية
قراءة في منهج الصرفيين القدماء في إجراء منطق التعليل

د. أحمد محمد حسين بشارات

ملخص

افتراض "أصل البنية" منهج اعتمده الصرفيون في تفسير التكوّن الصوتي للصيغ التي لم تجر على القاعدة؛ كما في" قائل" و "جاءٍ" وما أشبه؛ وهو منهجٌ يسعى إلى وضع مقدمات منطقية بافتراض بنية صوتية (بنية غير مستعملة) تضع بنية المكوّن الصرفي في عرف القاعدة، وقد أسّس هذا المنهج إلى إقامة علاقة صوتية منطقيّة بين ألفاظ متشابهة صرفيا Corresponded of morphology وغير متطابقة صوتيًاNot Corresponded of Vowels ، ممّا أوجد وجهات نظر مختلفة في تفسير الفروقات الفاصلة بين تشابه الصيغ واختلاف بنيتها الصوتيّة؛ ولتطويع مُشكل المسافة البنيوية بين اختلاف العلاقات الصوتية وتشابه البنية الصرفية اتخذ الصرفيون منهجًا يتمثّل في "افتراض أصل البنية"، أي افتراض أصل وهميّ يصحّ معه تفسير مراحل التكوّن الصوتي للبنية؛ وقد شاع "افتراض أصل البنية" في أغلب موضوعات الصرف كالإعلال، والإبدال، والجموع، والنسب، والتصغير وغيرها؛ من ذلك قولهم في تعليل لحاق التاء في "قُدَيديمة" مصغرًا من "قُدَام" أنّها لفظة تلحقها التاء في أصل بنيتها المرفوضة، فأصل "قدَام"- وفق الصرفيين- "قدَامة".

يعرض البحث وجهات نظر الصرفيين في تفسير التشكلات الصوتية في بعض الصيغ والمسائل الصرفية، ويحاول البحث تقديم تحليلات صوتية أكثر منطقية في تفسير بنية المقطع الصوتي في تلك الصيغ والمسائل.

رموز الكتابة الصوتية والمقاطع الواردة في البحث:

أ- فتحة = a

ب- كسرة = i

ت- ضمة = u

ث- فتحة طويلة ā، مقطع تجاور ألفي المد (اا) = āā

ج- الهمزة = ^

ح- صوت الواو = w

خ- صوت الياء = y

د- مورفيم صرفي يقدم وظيفة الدلالة على اسم الفاعل وله صورتان: ١: = ā^i ، أي ألف المد مع الهمزة المكسورة، ويرسم هذا المورفيم بالعربية: اءِ، ٢: iā، وبالعربية: ا+ ِ، وتكون الكسرة حركة عين الفعل.

ذ- بنية المقاطع في ألفاظ العربية مكوّنة من صوامت وصوائت، وهي على ثلاث صور: مقطع قصير، ومقطع طويل، ومقطع مديد، وهي إمّا مقاطع مغلقة أو مقاطع مفتوحة، وهي كالآتي:

١- مقطع قصير يرسم صوتيًا على: ص ح (صامت + حركة)

٢- مقطع متوسط، وهو نوعان: متوسط مقفل، ص ح ص نحو كلمة "لَم" ، ومتوسط مفتوح، ص ح ح، نحو كلمة "ما"

٣- مقطع طويل مفرد الإغلاق، ويرسم على ص ح ح ص، وأكثر ما يكون هذا المقطع في حالة الوقف على آخر اللفظ، نحو كلمة "جادْ"، ومقطع طويل مزدوج الإغلاق ويرسم ص ح ص ح نحو كلمة " بَحْرْ". (١)

تمهيد:

تمثّل العلاقات الصوتية في بنية الكلمة علة منطقية للتغيرات التي تجري في الصيغة، فالأصوات بناء فيزيائي ذو قوة تأثيرية في بعضها؛ ممّا يفرض على المقاطع أو الأصوات تغيرات مطّردة وَفقًا لوقوعها في بنية الكلمة(٢)، فالبنية تخضع دائمًا للعلاقات الصوتية المتكوّنة؛(٣) وهذا يستدعي تعليل شكل البنية وهي تعمل في السياق؛ أي الشكل المُنجز في الاستعمال الفعلي للغة، من غير افتراض صورة للبنية الصرفية؛ ذلك أنّ افتراض أصل للبنية، وإجراء تعليلات وفقًا للشكل المفترض هو تعليل وهميّ غير دقيق؛ ويضيّع على البحث الصرفي الصوتي أُسسًا علمية في تتبع وظيفة المقاطع والأصوات داخل الكلمة، فبعض التحليلات التي قدّمها الصرفيون تفسّر صورة البنية المفترضة لا صورة البنية المستعلمة فعليًا، وبعض الصيغ التي افترضها الصرفيون كـ"أصل" لبنيات مستعملة في السياق هي صيغ افتراضية مخالفة للاستعمال(٤)، أي أنّها صيغ مفرّغة من وظيفتها الصوتيّة والصرفيّة والسياقيّة، ومع هذا كلّه إلا أنّ كثيرا من افتراضات الصرفيين لبنيات غير مستعملة كان راجعًا إلى محاولاتهم التي تعتمد العلاقات الصوتية في تفسر شكل البنية ووظيفة المقاطع في بنية الصيغة بعد افتراض أصل لها، كما في صيغة "قدامة" أصلا لـ"قدام"، وهو افتراض غاية لتفسير وظيفة التأنيث في قديديمة".

وسيعرض البحث تاليًا بعضًا من موضوعات الصرف التي عولجت وفق منهج افتراضي

١- تعليل الهمزة في "قائل وبائع"

اقتضت قاعدة اشتقاق وصف الفاعل مما هو في ثلاثة أصوات سواء أكانت صحيحة أم معتلة أن يكون وزن الوصف على "فاعل"؛ وذلك نحو: "ذهب، ذاهبٌ"؛ إلا أنّ الصيغ المتشكلة من أصوات معتلة لم تنسجم مع القاعدة (٥)، فلا تصير الصيغة من غير الثلاثة الصحيحة إلى زنة (فاعل) إلا بافتراض بنية يصحّ معها اشتقاق الوصف على زنة "فاعل"، كما في: "قائلٌ" و"جاءٍ"، فالأصل الافتراضي للصيغة "قائل" هو "قاال" Kāāl، وَفق بعض الصرفيين، أو " قاول" Kāwil وفق آخرين، ثم تحولت عين الفعل (و\ي) إلى همزة، فصارت على "قائل" (٦) Kā^il.

وللصرفيين وجهتا نظر في تفسير تحوّل عين الفعل المعتلة إلى همزة؛ إذ يرى سيبيويه أنهم "همزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات"(٧)، كالآتي:

قاول ⟵ قائل / بايع ⟵ بائع

فالهمزة تشكلت من مجاورة عين الفعل (= و\ي) ألف فاعل الزائدة؛ لأنّهم يجعلون " قَوَلَ وبَيَعَ " أصلاً لـ " قال وباع".

غير أنّ تفسير تشكل الهمزة من مجاورة (و\ي) ألف فاعل الزائدة منقوضٌ بمجيء صيغ تتطابق صوتيًا مع " قاول وبايع "، وذلك " عاور" و "صايد "، فألف فاعل الزائدة جاورت (و\ي) في "عاور وصايد"؛ ويزعم بعض الصرفيين أنّ بقاء صوتي (و\ي) في بنية " عاور وصايد " راجع إلى بقائهما في أصل الفعل(٨)، فهما (و\ي في عاور وصايد) –بعرف الصرفيين- صوتان صحيحان، إلاّ أنّ هذا التعليل غير مقنع؛ فإذا كانت بنية "قاول وبايع" تتطابق صوتيًا – في واحدة من مراحل تشكلها- مع "عاور وصايد" فإنّ الصيغتين يجب أن تخضعا لتفسير صوتي واحد؛ فإما أن يصير الوزنان "قاول وعاور" و "بايع وصايد" إلى "قائل وعائر" أو إلى "قاول وعاور" و" وبايع وصايد"، أو "بائع وصائد" فيظهر من ذلك أنّ صيغة "قائل وبائع" لم تصر إلى بنية "قاول وبايع"، فامتناع الهمز في "عاور وصايد" ينسحب على "قاول وبايع"، فالصيغ "قاول وعاور" و"بايع وصايد" ثمتل تطابقًا صوتيا واحدًا، كالآتي:

قــاول \ عــاور = ص ح ح ص ح ص Kāwil \ Aāwir

فالمقطع الصوتي (ص ح) (= و\ي) هو المقطع المستبدل من الهمزة في بنية "قائل وبائع"، أي أنّ مقطع الهمزة (= ء) يساوي صوتيًا مقطع (و/ ي)، فلا مبرر لاستبدال صوت أو مقطع بآخر يساويه من جهة النطق والوظيفة (٩)؛ فالهمزة لا تقدم معنى وظيفيًا في بنية "قائل وبائع" غير المعنى الذي يقوم به صوتا "الواو والياء" في صيغتي "عاور وبائع".

ومن وجهة نظر ابن يعيش فإنّ الحركات الطويلة (و – ي) في " قَوَلَ " و " بَيَعَ تصير أولا "ألفًا طويلة"، ثم تصيران "همزة بعد قلبهما ألفًا"(١٠)، أي أنّ الألف تتشكل من التقاء الواو والألف، ثم تتشكل الهمزة من التقاء ألفين (=١١) كالآتي:

قاول ⟵ قاال ⟵ قائل

Kãwil ⟶ Kããla ⟶ Kã ^ il

وبذلك يفترض ابن يعيش أصلين لأمثلة "قائل" و "بائع" هما: "قاول" و "قاال"، "بايع، باايع".

ويرى الصرفيون أنّ ألف فاعل تزاد على صيغة الفعل على نحو من الآتي: "ذهب، ذاهب"، و "قال، قاال"، و "باع، باايع"، و "جاء، جاااء". فيتشكل في الصيغ ذوات العلل مقطع صوتي يعطلها في الاستعمال، ولا تجد إلى النطق بها على ذلك سبيلاً (١١)، فلما التقت ألفان لزمك الحذف أو التحريك، ولو حذفت لذهب البناء، وصار الاسم على الفعل تقول فيهما: "قال"، و"باع" فحركت العين لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا حركت صارت همزة (١٢).

غير أنّ وجهة نظر ابن يعيش تنطوي على إشكال في بنية المقاطع المستبدلة، فالمقطع ح ح = (= ألف \ ã) مكوّن من حركتين، والمقطع "ص ح" (= ء) مكوّن من صامت وحركة، وهما مقطعان غير متطابقين من منظور صوتي؛ مما يجعل وجهتي نظر الصرفيين غير دقيقتين، فوجهة نظر سيبويه منقوضة بمجيء صيغ من مثل "عاور وصايد" ووجهة نظر ابن يعيش تنطوي على إشكال استبدال مقطع حركة +حركة بآخر صامت + حركة.

إنّ فكرة ظهور الهمزة في بنية "قائل وبائع" يرجع إلى تولّد مورفيم Morpheme صرفي يقوم بوظيفة الدلالة على الوصف من اسم الفاعل، وهذا المورفيم الصرفي يتكوّن من مقطعين: طويل = ح ح = â، وقصير = ح =i (= حركة الكسر) وهو يكتب صوتيًا صرفيًا: ا+ â+i، وتفرض العربية دخول أحد المقطعين وفقًا لبنية الصيغة، فالصيغ من مثل: "عَوَرَ، شَرِبَ" تقبل المقطع الطويل ح ح لتصبح "عاور وشارب"، لأن المقطع القصير (= الكسرة) من بنية الصيغة، أما الصيغ من مثل "صَيَدَ، ذَهَبَ"Dahaba فتقبل المقطعين لتصبح: "صايد، ذاهب" = Dãhib أي أنّه يتولّد مقطع طويل بإضافة حركة قصيرة = فتحة إلى حركة الفتح الأصلية، وثم يتم استبدال حركة الفتح الثانية بحركة الكسرة القصيرة.

Da ha ba ⟶ D+a+ a +h+ i +b = Dãhib

أما الصيغ التي يكون المقطع الطويل = ح ح (= الألف) جزءا أصيلا من بنيته دلالتها على الفعلية، كما في "قال وباع"، فتقبل دخول المقطع القصير = "الكسرة" فقط للدلالة على وصف اسم الفاعل، غير أنّ الكسرة –والحركات عمومًا في العربية–لا تقع منعزلة (= دون صامت) في مقطع صوتي متوسط (=وسط الكمة)، وهذا يتطلب توليد صامت يتناسب مع حركة الكسر ولا يقدّم أي وظيفة تغيّر من معنى الكلمة، فكانت الهمزة مقطع صامت يحمل حركة الكسرة التي دخلت الصيغة للدلالة على وصف اسم الفاعل، كما في الرسم الآتي:

K + ã + ^i l = Kãla

وافتراض الصرفيين بأنّ "قول وبيع" أصلا لـ "قال وباع" لا يصحّ، فـ "قول، وبيع" صيغتان مفرغتان من دلالتهما على الفعلية داخل السياق، وهو ما يجعل صيغة "قال وباع" أصلين في الدلالة على الفعلية، وهما أصلان يحملان في بنيتهما مقطع طويل = ح ح ويتم استعماله في تكوين وصف سم الفاعل.

افتراض أصل البنية في "جاء" وما جرى على وزنها

يعتور صيغة "جاء" إشكال في أصل البنية؛ إذ ترجع هذه الصيغة إلى شكلين صرفيين وفقًا لوجهة نظر الصرفيين القدماء: الأول، يعلل دخول "الهمزة" حملاً على أمثلة معتل العين (جَاءَ = قَالَ / جاءٍ= قائلٌ)، والثاني، يفسّر دخول "النون" في آخرها كأمثلة معتل اللام (جَاءَ، جَنَيَ = دجاءٍ؛ دعا، دعو، داع).

وكون (جاءٍ) محمولة على (قائل) فراجعٌ إلى علة معيارية تفسّر الهمزة المتولدة من قلب العين المعتلة إذا جاورت الألف الزائدة في وزن فاعل؛ لأنّك "إذا بنيت فاعلاً مما عينه علة وآخره همزة تجاوَرَ همزتان، إحداهما عين الفعل، والأخرى لام الفعل، فلزم الهمزة التي هي لامٌ القلبَ إلى الياء لكسرة ما قبلها، لأنّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل، والإخراج من باب الهمز، فتقول: "جاءٍ" وكان الأصل: "جائِء"(١٣،) كما في "قاول، قائل" و "جايِء"جاااء"، فتولد من قلب العين بنية مرفوضة هي "جاااء" فدعا ذلك إلى إبدال

الهمزة الأخيرة ياء، فصارت الصيغة إلى "جائي" جارية على المقصور، فصارت إلى "جاءٍ"، ووزنها "فاعل"

أما الخليل، فيقول: " فلما التقت همزتان كان القلب واجبًا، فأقول: جائي فاعلم، وشائي يا فتى، فالهمزة التي تلي الألف إنّما هي لام الفعل والتي لم تزل همزة، والمتأخرة إنّما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب الألف" (١٤)، أي أن الهمزتين تحركتا من مكانهما كالآتي وفق الوزن:

فاعل فاعل فالع فالع فالع
جايء جاءء جائي جاءٍ

فلم يرق للخليل قلب الهمزة الثانية (لام الفعل) ياء؛ من جهة أنّ الصيغة تصير إلى شكلين صرفيين: الأول، من زنة (قال) والثاني، من زنة (دعا)، فكان أن جعل الصيغة في بنية افتراضية تعلل فقط دخول النون في آخرها، أما الهمزة (= عين الفعل) الواجب جلبها بسبب من مجاورة الألف الزائدة لعين الفعل المعتلة فتشكلت للعلة نفسها التي تصير بها لو كانت عين الفعل معتلة، غير أنّها أبدلت من الهمزة الصحيحة التي هي اللام، فاستقام بقاء الهمزة الثانية (=اللام) على أصلها، واستقام قلب العلة همزة، ثم جعلها علة مرة ثانية لعلة كونها طرفًا ومجاورة للهمزة؛ وفيه نظر من جهتين:

الأولى، بنية المقطع في صيغة "جيء" عند اشتقاق الفاعل منها تساوي بنية المقطع في صيغة "عاور وصايد"، فتصير الصيغة إلى حال لا يحسن معها قلب العلة همزة، كما تبين قبلاً في شرح "قائل وبائع"، كالآتي:

جا ي ء عا و ر
صح صح ص صح ح صح ص

وإن كان القدماء يقولون بذلك، إلا أنّ وجود الهمزة في الآخر يمنع من قلب العلة همزة منعًا لمجاورتهما، فإنّ صيغة من مثل "جاءء" لا تصحّ، من جهة أنّ قلب الياء الثانية همزة يؤدي إلى اجتماع همزتين (١٥).

الثانية: أنّ حمل "جاءٍ" على "قائل وبائع"، يعلل فقط قلب العلة همزة من جهة أنّ الكلمة تصير إلى حال لا يصحّ في الاستعمال، وذلك أن تقول في "جاءٍ": "جاءء"، فتصير بالقلب إلى جاءء، ثم تسقط إحدى الهمزتين؛ لأنّهما لا تقومان بوظيفة في الكلمة، وهي –أيضًا- حالة لا تعلل دخول النون في الآخر، وقد فطن الخليل إلى ذلك، فجعل الصيغة في بنية يحسن معها القلب، وتعليل دخول النون، فأزاح العلة (=صوت العلة) آخرًا لتشبه الصيغة بنية المقصور وتحمل عليه؛ وذلك أنّ العلة صارت همزة لمجاورتها ألف فاعل الزائدة، ولما انقضى العارض ببعدها عن الألف رجعت إلى أصلها فصارت ياء، كالآتي:

جاء جااء جاءء جائي جاءٍ
فعل فاعل فاعل فالع فالع

ويظهر من وجهات نظر الصرفيين السابقة تعسفٌ في تعليل ظهور الهمزة في وسط الصيغة مرة، وآخرها أخرى، وتعسفٌ في نقل الصيغة إلى أكثر من أصل افتراضي؛ غير أنّ تفسير ظهور الهمزة يرجع إلى تولّد مورفيم صرفي = āi ، ليقدّم وظيفة الدلالة على وصف الفاعل؛ والكسرة =i في مقطع مورفيم الصرف تحلّ مكان الفتحة بقوتها، ويمكن أن تكون التغيرات الصوتية الآتية توضيحًا لحالة نقل الصيغة من الفعل إلى وصف اسم الفاعل:

Jaya ^a ⟶ J + ā ^i + a ⟶ J + ā ^i \ Al J ā^ii = Al J ā^y

ثم سقت الفتحة لأنها طرف بعد الكسرة التي هي جزء من مورفيم الصرف الدال على اسم الفاعل.

إشكالية الأصل في "قام وباع" (فعل أو فال)

لم يحسن في (قام وباع) أن تكونا منشقتين عن "قَوَمَ وبَيَعَ" كأصل لهما، لأنّك لو "رمت قلب الواو والياء في قَوَمَ وبَيَعَ وهما متحركتان لاحتمتا بحركتيهما فعزتا فلم تنقلبا" (١٦)، ولا يحسن فيهما-بحسب الصرفيين القدماء- أن تكونا أصلين بصيغة "قال وباع" من جهة أن وزنهما لا يكون على (فعل)؛ حيث لا تساوي الألف في "قال وباع" عين الميزان في فعل، فوجب من ذلك أن تردا إلى أصل يحسن معه وزنهما

على "فَعَلَ"، ويحسن معه تعليل استعمالهما على "قال وباع"، فاستقام لهم أن جعلوا (فعَل) ساكن العين أصلا لهما فقالوا: هما "قوَم وبيِع"، فصارت الألف في "قال وباع" عينًا في (فعل) بعلة أنّ الألف واو أو ياء في أصل البنية، غير أنّ الإشكال الذي اعترض صيغة "قال وباع" من كونها ترجع إلى "قوَم وبيِع"، أنّه لا يصحّ النقل من "فعَل" ساكن العين إلى "فَعَلَ" متحركها؛ فلا تصير "قوَم وبيِع" إلى "قال وباع"؛ من جهة أنّ وزن فعَل يحمل صيغًا باقية على أصلها، وذلك "ثوب وشيخ" فتقول: أعطيتك ثَوبَك، ورأيت شَيخَك، فتكون صيغة "ثوب وشيخ" واقعة في نطاق التأثير الصوتي عينه في صيغة "قوَل وبيِع"؛ فلِمَ لم تصر بنية "ثوب وشيخ" إلى "ثاب وشاخ" بالعلة التي صارت بها "قوَل وبيِع" إلى "قال وباع"؟، فجرّهم ذلك إلى افتراض أصل لبنية "قال وباع" لا تُحمل عليه بنية "ثوب وشيخ"؛ فقدروا "قَوَمَ وبَيَعَ"(١٧) أصلاً عميقًا لهما، "إلا أنّك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى قوْم وبيْع، ثم انقلبتا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما ففارقتا بذلك باب ثوب وشيخ، لأنّ هذين ساكنا العين ولم يسكنا عن حركة"(١٨). غير أنّ هذا التعليل يخرج الصيغتين عن نطاق تأثير العلاقات الصوتية في بنية الكلمة، إذ لا علة منطقية وراء إسكان حركة العين " قوْم، بيْع"، وهي واقعة وسطا في تأثير حركتي الفتح، ولا علة وراء رجوعها إلى حركة الفتحة إذا سكنت واستقرت كما في "ثوب وشيخ".

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ بنية "قال وباع" ترجع إلى أصل من بنية قَوَمَ وبَيَعَ (١٩)، وقعت الحركة المتوسطة (= و\ي) بين حركتين فضعفت ثم سقطت، فالتقت الفتحتان فشكلتا حركة طويلة من جنسهما، فصارتا إلى قال وباع، كالآتي:

قَـ وَ | مَـــ

ص ح ح | ص ح

حركة ضعيفة

قـ + َ + ◯ َ + م + َ = قام

سقطت الحركة المتوسط (= و \ ي) فالتقى حركتان من جنسٍ وهما الفتحة والفتحة فتماثلتا إلى حركة طويلة؛ وهو قول غير دقيق من جهات:

الأولى: أنّ سقوط الحركة (= و\ي) يلزم فيه سقوط المقطع (و \ ي) برمّته، ومن ثم لا يترتب عليه التقاء الفتحتين (٢٠)؛ لأنّ الفتحة الثانية مركزها الصامت الذي يبعدها عن الفتحة الأولى على نحو من المقطعية التالية:

قـ ـَ | مـ | ـَ

ص ح | ص | ح

صامت يفصل الحركتين

فلا يترتب من التقاء الفتحتين تقوية الفتحة الثانية ومدّها، لأنّهما غير متجاورتين.

الثانية: أنّه لا ينسحب على صيغ من مثل "ثوب وشيخ"، إذ وقوع (و\ي) في "ثوب وشيخ" بين حركتين يضعفها، فكان يجب من ذلك أن تصيرا إلى الألف فتقول: ثاب وشاخ.

الثالثة: إذا كان وقوع (و\ي) ضعيفتين بين فتحتين يصيّرهما إلى حركة طويلة من جنس الفتحتين، فإن احتمالية قلب الفتحة الأولى إلى ضمة في " قَوَلَ" وإلى كسرة في " بَيَعَ" واردة؛ من علتين:

الأولى: أنّ بين الفتحتين صامتًا، فيكون الأثر بين الحركة المتوسطة (و\ي) والحركة السابقة عليها أقوى؛ حيث لا فاصل بين الحركتين، فالفتحة الأولى تالية للصامت الأول، فتكون مجاورة للحركة المتوسطة (= و\ي).

الثانية: أنّ الحركة الأولى(=الفتحة في الفاء) تصير إلى حركة تجانس الحركة المتوسطة؛ وذلك عند إسناد الصيغ الجوفاء إلى أحد ضمائر الفاعل المتصلة، تقول: قُلت وبِعت(٢١) من قال وباع، إذا صارت للفاعل، لأنّ الأصل أن تقول: قالْتُ وباعْتُ، فيتشكل "سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص)(٢٢)، فيلزم تقصيرها لتصير الصيغ الى: قَلْتُ وبَعْتُ، ثم تصير حركة الفاء إلى حركة تجانس الحركة المتوسطة،" فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر تكسر فاؤه، ... وتضم فاء ما عدا ذلك"(٢٣) فدلّ ذلك على أنّ الحركة المتوسطة ذو علاقة بالحركة السابقة في تشكلها الصوتي.

مسألة في جمع التكسير

تكسير جرو ودلو على أجرٍ وأدلٍ وما جرى على المثل

ووزنه (فَعْل) جروٌ، لأنّه يرجع في أصل مادته إلى "جَرَوَ" فَعَلَ، وكان حقه أن يصير في التكسر إلى "أفْعُل"، لأنّ الأصل أدلُوٌ وأجرُوٌ(٢٤) حملاً على بحر أبحر(٢٥)، إلا أنّك إذا سميت بـ(دلو) رجلاً واحتجت إلى إضافته إلى الياء لم يصحّ أن تقول فيه أدلويّ، لما يستثقل على اللسان؛ ولا أدلُوٌ لما يكره منه الضمتان(٢٦)، فكانوا أن قدروا أصلاً للصيغة يصحّ معه الإضافة إلى الياء، وذلك أنّ دلوًا وما أشبه لم تصر إلى أدلوٌ اسمًا، ولا إلى أدلويّ مضافًا البتة، وإنّما جرى في الصيغة من افتراضات الاعتلال ما يصيّرها إلى حال يصحّ فيه افتراضات التسمية والإضافة، يقول ابن جني:" ويجب عليك أن تلاطف الصيغة ولا تعازّها، فتقول: إنّهم أبدلو من ضمة العين كسرة فصار تقديره أجروٌ وأدلوٌ، فلما انكسر ما قبل الواو وهي لامٌ قلبت ياء، فصارت أجري وأدلي، وإنّما وجب أن يترتب هذا العمل هذا الترتيب، من قبل أنّك لما كرهت الواو هنا لما تعرضت له من الكسرة والياء في أدلوي وأدلويّ لو سميت بها رجلاً بـأدلو، ثم أضفت إليه، فلما ثقل ذلك بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا عبطًا وارتجالاً، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقًا صناعيًا"(٢٧).

ثنائيات الجذر عند التعليل بالثلاثي (فعل)

يعد الجذر الثلاثي الصحيح أصل الاشتقاق في الكلم في العربية، حيث تخضع ألفاظ اللغة إلى سلطة الميزان بعدته الصحيحة(=فعل)، وعلى ذلك تجري معظم ألفاظ اللغة، أما الألفاظ التي صار استعمالها على صحيحين فإنّها ترجع– بحسب اللغويين–إلى أصلٍ تكون فيه على ثلاثة أصوات صحيحة (٢٨)؛ بحيث يصحّ وزنها بالأصول (فعل)؛ وأنّ ما جاء منها على حرفين كالأدوات والحروف إذا صار اسمًا جعلته من ذوات الثلاثة بتضعيف حرفه الثاني، نحو "قد قدا" و"لو لوا" و"هل هلا"، قال الشاعر:

لَيتَ شِعْري وأَينَ مِنّي لَيتُ إنَ لَيتًا وإنَّ لوًا عَنَاءُ (٢٩)

وقال الآخر:

أُلامُ عَلَى لَوٌ ولَو كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٌ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِلُه (٣٠)

ولعلّ افتراض الجذر الثلاثي فيما استعمل على حرفين صحيحين يرجع إلى سببين:

الأول، أنّ الميزان في العربية يمثل الجذر الثلاثي للكلمة، فإذا كانت اللفظة على ثلاثة صحيحة فميزانها (فعل)، وإذا كانت على صوتين صحيحين، فلا بد من افتراض أصل يحسن معه وزنها على (فعل)، كأن تقول مثلا في "يد" وما شابه: "يدي" (=فعل)، لأنّه "لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث، يبين لك ذلك التصغير والجمع"(٣١)

الثاني، أنّ الجذر في الميزان مبنيّ على أصول صحيحة (=فعل) فلا يصحّ إذًا أن يقابل الصحيح في الميزان ما هو علة في الاستعمال، لأنّ الحركة غير الصحيح؛ لذا لم يكن عند الصرفيين أنّ "قال وباع" من زنة (فعل)، إنّما قالوا إن "فعل" هو "قول" وصارت "قال" إلى "فعل" بأصل البنية. وقد مثل افتراض الأصل الثلاثي جانبان من الألفاظ ذوات الاثنين:

أ- أحدهما، ألفاظ من صوتين صحيحين بحركات قصيرة

وذلك قولك: "أب، وأخ، ويد، ... وقد ذهب أغلب الصرفيين إلى أنّها ألفاظ من ذوات الثلاثة حذفت لامها، فـ "قد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل يد ودَم وفَم، وإنما ذهب الثالث لعلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخلقتها السكون مثل ياء يدي وياء دمي في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنّه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم: أيديهم في الجمع، ويُدَيَّة في التصغير"(٣٢)؛ وقد توضّح قبلاً أنّ علة جعل الألفاظ في ثلاثة راجع إلى فكرة الجذر الثلاثي في زنة فعل(٣٣) فالألفاظ " يد ودم وفم وأب..." مبنية من صامتين، غير أنّك إذا أردت جعلها في الميزان احتجت إلى ما يقابل اللام لتصير اللفظة على (فعل)، وإن كانت غير مستعملة باللام، فالمسموع: "هذا أبٌ وتلك يدٌ..."، أما قولهم إنّ الثالث يرجع إلى اللفظ بالتصغير والجمع، فمنقوض من جهتين:

الأولى: أنّ ياء التصغير من جهة نطقها كالحركة القصيرة، ومعلوم أنّ الثاني من اللفظة يحرك بالفتح، ويلحق ياء التصغير نون الإعراب، فينتج من ذلك مقطع ضعيف متوسط، كالتالي:

يدٌ ← يُدَيٌّ ← يُـــ دَ يـــنْ

ص ح ص ح ص

ولا يصحّ إسقاط المقطع الضعيف بعلة أنّ الياء مزيدة للدلالة على التصغير، فوجب من ذلك تقوية المقطع، ولا يقوى إلا بصوت من جنسه، فكانت الياء الثانية، وذلك قولك: يُديّةٌ، فإذا وقفت على اللفظ من غير نون الإعراب زالت الياء العارضة، فتقول مثلاً في دمٍ عند تصغيره: دُمَي، وبالنون تقول: دُمَيٌّ.

الثانية: أنّ الزيادة التي تلحقها بسببٍ من الجمع، ليست حجة على أنّها من ذوات الثلاثة؛ من جهة أن الجمع يطلب زيادة في اللفظ أو نقصًا لتمييزه عن المفرد، تأمل تاليًا:

يد أيدي

دم دماء

رجل رجال

أب آباء

أخ إخوة

كتاب كتب

شجرة شجر

محمد محمدون

فالزيادة في الألفاظ إنّما هو للفرق بين وظائفها، لا للدلالة على أصليتها لغيرها، أو فرعيتها على غيرها، فليست الألف في "ذهاب" أصلاً من بنيتها، ولا الياء في "أيدي" أصل من بنيتها، وإذا كانت الياء أصلاً في أيدي، فما الهمزة إذا؟ فليست تلك الزوائد التي للجمع من بنية ألفاظ الجمع، إنّما يؤتى بها لتقدم وظائف صرفية أو نحوية (٣٤) في الاستعمال.

الثالثة: أنّ قولهم إنّ نون الإعراب ثبتت، واللام سقطت بسبب من التقاء الساكنين (=نون الإعراب واللام) قول غير مقنع؛ وذلك أنّ نون الإعراب عارض بسببٍ من العامل، وأنّ اللام أصل في البنية، فكيف يبقى العارض ويزول الأصل؟ ومعلوم أنّ الأصل أقوى وأبقى، فدل ذلك على أنّ الألفاظ ذوات الاثنين أصل بثنائيتها غير محذوفة اللام، وأنّ النون الداخلة عليها إنّما لأنّها ألفاظ تقبل الصرف؛ فهي مقيسة على قولك:

رجلٌ رجلٌ

يدٌ يدٌ.

ب- ثانيهما: ألفاظ من ذوات الصحيحين بحركة طويلة

فمن ذلك، "قال وباع" وما جرى على وزنهما، و"دعا ورمى" وما أشبه، فهذه ألفاظ في حقيقة نطقها على صوتين صحيحين بينهما علة طويلة(٣٥)، فإذا أردت أن تقابلها في الميزان بما هو صحيح جعلت "قال وباع" على (فال)، و"دعا ورمى" على (فعا/ فعى)، لأنّ الألف حركة، والعين غير حركة، وجلّ الصرفيين يجعلون هذه الألفاظ ثلاثة في عدة أصواتها، آخذين بالاعتبار الزيادة الماثلة فيها عند الاشتقاق، كأن ينشق عن قَالَ قائلٌ وقولةٌ ومقولٌ وقولٌ، "فالألف إن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة، بل بدلا من أصل ياء أو واو"(٣٦)؛ فصار عندهم أنّ الواو في "قول" ومشتقاته أصل في البنية، وليس كذلك؛ لأنّ الزيادة العارضة على أصل البنية إنّما هي لمعاني الصرف، وهي تقابل الزيادة فيما كان على ثلاثة صحيحة كالآتي مثلاً:

ذهب ذاهبٌ ذهابًا مذهوبٌ ذهبةٌ

قال قائلٌ قولاً مقولٌ قولةٌ

فالزيادة في بنية "ذهب" ليست أصلا فيها، وكذلك الزيادة في بنية "قال"(٣٧).

تعليل زيادة التاء في بعض ألفاظ الظروف عند تصغيرها

تزاد التاء التي للتأنيث في ألفاظ الظروف " قدام ووراء وأمام" عند تصغيرها، فتقول: قديديمة وأميّمة ووريّئة، و"إنّما أثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيًا نحو: قديديمة وأميّمة ووريّئة لوجهين: أحدهما، أنّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر، والوجه الثاني، أنّهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث، ويحتمل أيضًا وجهًا ثالثًا، وهو أنّهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صححوا الواو في العود والحركة تنبيهًا على أنّ الأصل في باب بوب ودار دور، وهو أصل مرفوض على كل حال، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه"(٣٨) فدل ذلك – بحسب الصرفيين – على أنّ تلك الألفاظ ترجع إلى أصلٍ التاءُ عمدةٌ فيه، أي أنّها من أصل البنية، كالآتي:

قدام قدامة

وراء وراءة

أمام أمامة

وكون هذه الكلمات مبنية على لفظ تلحقه زائدة التأنيث لفظًا فراجع إلى دلالتها على معنى المؤنث، فلو لم تكن التاء عمدة في أصلها لالتبست بمعنى المذكر، إذ التذكير هو الأغلب على الظروف، فلو ضغرت على " قديديم و وريّء وأميّم" كان معناها للمذكر، هذا قول الصرفيين، وهو صحيح، غير أنّه لا يلزم منه أن تكون التاء أصلا في الصيغة، من جهة أنّ زيادة التاء عند التصغير إنّما كان لغرض الدلالة على التأنيث، لأنّ التاء موضوعة لذلك(٣٩)، ولا يلزم من تلك الزيادة عدّ الأصل جاريًا عليها، كما أنّ تلك الألفاظ لا تلحقها التاء في غير التصغير، فكيف تدل على معنى المؤنث بغير التاء؟ يدل هذا على أنّ التاء ليست من بنية تلك الألفاظ، إنّما لحقتها شذوذًا، وزيدت في التصغير لغرض الدلالة على معنى المؤنث، ذلك أنّ لفظها في التصغير بغير التاء يجعلها مشبهة بالمذكر، تقول فيها: "قديدم، ووريّء وأميّم"، كأنّها مذكرات، فاحتيج للتاء لما هي موضوعة للتأنيث.

هوامش البحث ومصادره ومراجعه

١) انظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ١٠٠-١٠١، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠٠٤م، وانظر الشايب، فوزي حسن، قراءات وأصوات، ص ١٣٠، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢م؛ وانظر: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ٢٣-٢٤، دار الصداقة العربية –بيروت، ط١، ١٩٩٦

٢) انظر: الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٨-١٩، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠٠٤م

٣) انظر: سانفورد، أ، سشاني، النظام الصوتي التوليدي، ص ١٣، ترجمة، نوزاد حسن أحمد، مراجعة، محمد نبيل يوسف، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

٤) انظر البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٢٢، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

٥) انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٢٨٩، سلسلة الدراسات اللغوية (٨)، ١٩٩٨م.

٦) رموز الكتابة الصوتية، وهي: الهمزة (ء) = ʔ؛ حركة الفتح الطويلة: فتحة + فتحة ā = ؛ حركة الكسرة القصيرة = i

٧) سيبويه، الكتاب،٣٤٨/٤، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م

٨) انظر الجاربردي، أحمد بن الحسن، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، شرح الشافية، ٢٨٢/١-٢٨٣، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٩٢/٢، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سورية، ط١، ١٩٩٥م.

٩) انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٢٩٠.

١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٥١/٥، قدم له ووضع هوامشه إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١١) انظر ابن جني، الخصائص، ٤٩٣/٢، تحقيق محمد على النجار، ط٢.

١٢) المبرد، المقتضب، ٩٩/١، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٣) المبرد، المقتضب، ١١٦/١

١٤) المبرد، المقتضب، ١/ ١١٦

١٥) إشكالية تعليل الهمزة في الأجوف عند وزن الفاعل منه، محاضرة ألقاها الدكتور فوزي الشايب على طلبة الدكتوراة – جامعة اليرموك، الثلاثاء عصرًا، ٢٣-١١-٢٠١٠م.

١٦) ابن جني، الخصائص، ٤٧٢/٢

١٧) الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب،١/ ٧٩، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٨) الخصائص، ٤٧٢/٢

١٩) انظر: هنري فليش، العربية الفصحى،٤١، تحت عنوان "ضعف الواو والياء بين مصوتين" تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت –لبنان، ١٩٨٣م. وانظر الشايب، فوزي، حوليات كلية الآداب، ٥٨، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٩٨٩م. وانظر داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١٤٦، مؤسسة الصباح، الكويت.

٢٠) وانظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٢٣ وما بعدها؛ إذ يعرض البكوش عدة مسائل صرفية مماثلة، فإسقاط الحركات وحذفها لا يتم بدون مبرر صوتي.

٢١) انظر الشايب، فوزي، حوليات كلية الآداب، ٥٩.

٢٢) الشايب، فوزي، حوليات الآداب، ٥٩

٢٣) الشايب، فوزي، حوليات الآداب، ٥٩

٢٤) الخصائص، ٢/ ٤٧٠، وابن السراج، الأصول في النحو، ٣٠٨/٣، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م

٢٥) انظر ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات،٨٤، دار الصداقة العربية –بيروت، ط١، ١٩٩٦

٢٦) انظر ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، ٥٤١/١، تحقيق موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد،

٢٧) الخصائص، ٢/ ٤٧٠/، والكتاب، ٣١٦/٣.

٢٨) انظر: باكزة رفيق حلمي، الثنائية في الميزان في اللغات العربية، ٥٨ وما بعدها، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد،١، العدد ٢، ١٩٧٨م. وانظر، نهلة حسين إمام، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية الفصحى دراسة صوتية صرفية تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية، ٢٥٦، علوم اللغة، المجلد ٧، العدد، ٣، ٢٠٠٤م، ومحمود عبد الله جفال، النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، ٨٤٧، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، ٢٨، ملحق، ٢٠٠١م. وانظر هنري فليش، العربية الفصحى ٥٥ وما بعدها.

٢٩) الخليل بن أحمد، كتاب العين،٣٦/١، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م. والكتاب، ٢٦١/٣

٣٠) الكتاب، ٢٦٢/٣

٣١) المقتضب، ٤٢/١

٣٢) الخليل بن أحمد، كتاب العين،٣٦/١، ترتيب وتحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٣) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٣٢/٦، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط، ١٩٨٠م.

٣٤) انظر، نهلة إمام، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية الفصحى ٢٥٨، علوم اللغة، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠٠٤م.

٣٥) انظر الأب مرمرجي الدومينكي، بحوث ومحاضرات، الثنائية والألسنية السامية، ٣٨٠، مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة، المجلد ٨، ١٩٥٥م.

٣٦) الأشموني: نور الدين أبو الحسن، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، بدر الدين: أبو محمود،

القاهرة، إحياء الكتب العربية،١٩٠٠م.

٣٧) العربية الفصحى هنري فليش ٥٥

٣٨) أبو البركات الأنباري: عبدالرحمن بن محمد بن سعيد، أسرار العربية، ٣٦٦- ٣٦٧، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٣٩) ابن الحاجب، الكافية في النحو،٢/ ١٦٢، شرحه الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

المصادر والمراجع

١- أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٢- انظر البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

٣- الجاربردي، أحمد بن الحسن، شرح الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.

٤- الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد، الجمهورية العراقية،١٩٨٢م.

٥- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن حني، الخصائص، وغيرها، تحقيق، محمد علي النجار.

٦- ابن الحاجب النحوي المالكي: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر،

- الكافية في النحو، شرح الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلية.

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد. بيروت-لبنان.

٧- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٨- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٩- السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط، ١٩٧٩م.

١٠- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق، عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط،٢٠٠٣م.

١١- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٢- ابن يعيش: موفق الدين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان

١٣- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (٨)، ١٩٩٨م.

١٤- عبده داوود، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت.

١٥- هنري فليش، العربية الفصحى، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت –لبنان، ١٩٨٣م.

١٦- الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان،

١٧- سقال: ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية –بيروت، ط١.

١٨- الأب مرمرجي الدومينكي، بحوث ومحاضرات، الثنائية والألسنية السامية، ٣٨٠، مجلة مجمع اللغة العربية-القاهرة، المجلد ٨، ١٩٥٥م.

١٩- باكزة رفيق حلمي، الثنائية في الميزان في اللغات العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد ١ العدد ٢، ١٩٧٨م.

٢٠- الشايب، فوزي حسن:

- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠٠٤م،

- حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، ١٩٨٩م.

- قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢م

٢١- محمود عبد الله جفال، النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٢٨، ملحق، ٢٠٠١م.

٢٢- نهلة حسين إمام، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية الفصحى دراسة صوتية صرفية تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية، علوم اللغة، مجلد ٧ العدد ٣، ٢٠٠٤م.